

تقرير

تلويح عون بالفراغ أبعد من قانون الانتخاب

وإدارة الحكم عموماً، ولا سيما مع استعارة كل فريق ما يحلو له من الطائف للمطالبة بتنفيذه حين يتلاءم ذلك مع مصلحته السياسية. لكن الكلام عن عيوب تشوب التطبيق بدأ يتزايد ويأخذ منحىً جدياً كلما ظهرت معضلة تنفيذية تعترض سير عمل المؤسسات وتمثيل القوى السياسية. وهو يترافق مع إعادة التذكير، كما حدث أيضاً في مرحلة الذهاب إلى الطائف وما بعده، بأن غياب رئيس الجمهورية في نهاية الثمانينيات في أول شعور رئاسي، أدى إلى هذه الصيغة من الاتفاق، وإلى التنازلات التي قدمها الأفرقاء المسيحيون في سبيل التوصل إلى اتفاق الطائف.

اليوم، مع وجود رئيس للجمهورية يمثل أكبر كتلة مسيحية، ووصوله إلى بعثها بصفتها الضامن لحقوق المسيحيين، تطرح تساؤلات سياسية عن الهدف من التلويح بالفراغ النيابي، إذا تعذر التوصل إلى اتفاق على قانون ترضى عنه جميع الفئات. وهو أمر سيكون أشبه بالمعجزة في أيام قليلة بعد خلاف لا يقل عن ثماني سنوات. والدخول في مغامرة من هذا النوع، مع بداية العهد، وفي ظل حكومة يفترض أن تكون ظرفية، وليست طويلة العمر، يفتح الباب أمام طرح أسئلة محورية، لا بد منها: هل الفراغ مطلوب من أجل أن تؤخذ أزمة النظام التي حُلّت مرحلياً بفعل توافق خارجي، إلى حدّها الأقصى؟ وهل يمكن أن يكون هدف طرح «خطير»، كالفراغ النيابي، إعادة طرح أي تعديلات على هذا الاتفاق، خلال وجود رئيس للجمهورية في سدة الحكم، واسمه ميشال عون الذي سبق أن طالب بتعديلات عليه؟ وهل يمكن أن يكون الهدف أبعد من إندثار الكتل السياسية، والضغط عليها لإقرار قانون جديد، ليصبح الخيار الوحيد الذهاب إلى حوار جامع أو مؤتمر ما «تأسيسي» أو غير تأسيسي، يترأسه رئيس الجمهورية نفسه، فلا يعود هناك مجال للخوف لأنه يشكل هو الضمانة بعدم التفريط بأي حقوق لم تُراعَ قبل أكثر من ربع قرن، لإعادة طرح الهواجس وتعديل ما يمكن تعديله. وهل يمكن الرئيس نبيه بري وحزب الله أن يؤيدا هذه الدعوة، ما دام لا فراغ عملياً في المجلس، فيجدا ما يلائمهما في إعادة البحث في بنود ومواضيع لم تجد بعد طريقها إلى التنفيذ العملي في الطائف، أو الذهاب إلى اقتراحات جديدة تعيد بناء النظام في شكل يتلاءم مع المتغيرات التي دخلت إلى التركيبة السياسية الداخلية. كلها أسئلة مشروعة مفتوحة للنقاش السياسي في وسط لا يسلم بأن كلاماً من هذا الوزن قد يكون جرس إنذار للدفع نحو قانون انتخاب فقط.



دخوله «مغامرة» الفراغ لإعادة بناء النظام؟ (هيلم الموسوي)

آنذاك، تبدلت الأوضاع في أسابيع قليلة، وجرت الانتخابات الرئاسية، ليعود الكلام اليوم عن الفراغ في المجلس النيابي، ومصدره هذه المرة القصر الرئاسي. وهو منبثق أيضاً من اجتماعات القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، التي لم تتأ بنفسها عن القبول بالفراغ، في حال تعذر اتفاق جميع القوى السياسية على قانون جديد. وهنا يكمن بعض اللغظ الذي أثار سياسيين يدافعون عن اتفاق الطائف، وهم على تماس مع الطرفين.

فالإنطاب الكثيف الذي شُع أخيراً على لسان التيار الوطني، تحديداً حول الطائف والتزامه، يثير هواجس حول احتمالات لا تصبّ في خانة تعزيز هذا الاتفاق وتنفيذه. فالطائف، بحسب تطبيقاته العمليّة، يُظهر يوماً بعد آخر بعض العقبات والعثرات في تنفيذه، وهو ما تجلّى في تأليف الحكومة وقانون الانتخاب

لم يتلقف سياسيون تلويح رئيس الجمهورية بالفراغ إذا لم يجر التوصل إلى قانون انتخاب بترحيب، في ظل الخشية من مؤثر حوار وتعدّيات على الطائف في ظل وجود رئيس الجمهورية

هيام القصيفي

لا يذهب تلويح رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بالقبول بالفراغ في المجلس النيابي في اتجاه سليم لدى جميع الذين سمعوه من القوى السياسية، ولا سيما تلك التي لم تهضم مطلقاً استمرار الفراغ في رئاسة الجمهورية لسنتين ونصف سنة.

فتلويح عون بالفراغ يبدو، في ظاهره، حرصاً على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وإصراراً على حتمية التوصل إلى قانون انتخاب جديد بدلاً من اعتماد قانون الدوحة أو التمديد للمجلس النيابي. وهذا، بطبيعة الحال، يصبّ في خانته إيجاباً، على قاعدة أن رئيس الجمهورية يستكمل ما بدأه في تكتل التغيير والإصلاح من معركة لاستعادة حقوق المسيحيين في النيابة والحكومة والإدارة.

لكن لا يمكن استعادة الكلام عن الفراغ في المجلس النيابي من عدم، لأن هذا التلويح سيف ذو حدين، والضغط من أعلى مرجعية رئاسية بسيدينايو يشبه سيناريوهات ما قبل استعادة المؤسسات الرسمية لعملها لا ينذر بكثير من التفاؤل ويدعو إلى الاستغراب، ولا سيما أن أسئلة بدأت تطرح عن الخلفية الحقيقية لهذا الإنذار، بما يتعدى فقط قانون الانتخاب.

حين اندلعت الأزمة الحكومية قبل انتخابات رئاسة الجمهورية، بفعل مواقف التيار الوطني الحر الممثل في الحكومة آنذاك والاختلاف على عدم بتّ قانون الانتخاب، تردد في الوسط السياسي كلام عن التوجه إلى تمديد ثالث للمجلس، وهو ما رفضته القوى المسيحية، ولوّحت بالفراغ في المجلس النيابي، أي في الرئاسة الثانية. في حينه كان رد رئيس المجلس النيابي نبيه بري، عبر أوساط اطّلت على موقفه، أن لا فراغ في المجلس، وأنه باق في منصبه مترسماً لهيئة مكتب المجلس التي تستمر في عملها. وهذا الأمر لا يزال ساري المفعول، حتى لو لم يُمدد حالياً ولم تجر انتخابات في أيار المقبل.

في الشأن الانتخابي، سيجتمع مجدداً اليوم. على أن رئيس المجلس لم يجد في غياب ممثلين للحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية وسواهما اقضاء، وكشف أن اتصالات اجراها بالنائب وليد جنبلاط لإخطاره بفحوى المناقشات، ناهيك بتأكيد أنه موقف حركة أمل في اجتماعات الفريق الرباعي هو نفسه الموقف المتفق عليه مع جنبلاط.

يضيف أن الملف اضحى الآن بين أيدي حكومة الحريري: «منذ فترة وأنا أكرر أن ليس لدى مجلس النواب ما يفعله حيال قانون الانتخاب بعدما أشبع الاقتراحات التي عنده نقاشاً

فريق الاربعة يجتمع مجدداً اليوم

وخلافات. الموضوع الآن لدى الحكومة التي تعهدت في بيانها الوزاري وضع قانون جديد للانتخاب. من البارحة أصبحت مناقشة القانون عندها، والأفرقاء الاربعة الذين اجتمعوا في قصر بعثا يمثلون الحكومة أكثر منهم يمثلون المجلس. لذلك عليهم الاتفاق على هذا القانون، وأنا سأكون في انتظاره في المجلس. ما ان يصل اليّ نبأ خبر درسه واقراره بسرعة».

يضيف: «قلت دائماً ان لا قانون انتخاب بلا توافق. اذا تفاهم الافرقاء الاربعة وطبعا الآخرون الذين لم يشاركوا في اجتماع قصر بعثا وتوصلنا، بتوافق سياسي، الى مسودة قانون انتخاب. لن يكون الوقت عاملاً ضاعطاً علينا في مجلس النواب، نقرّه ونذهب الى الانتخابات فوراً. اذا اقتضى الامر تمديداً تقنياً لوقت قصير بلحظة كما قلت قبلاً القانون الجديد للانتخاب بالذات. نحن ذاهبون حتماً الى الانتخابات».

تقرير

الورقة السياسية لـ «الوطني الحر»: لسنا انعزاليين... وهؤلاء حلفاؤنا

بقية الجهات للعمل على اقرار الموازنة العامة وقرار المشاريع المتوقفة»، داعياً الى تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص». أما في السياسات العامة، فأكد «وجوب إعادة نظير دور «التيار الوطني الحر» للدفاع عن المظلومين، وفي الموازنة تظهير الصورة الوطنية للتيار التي تؤكد انه لن يكون تياراً مسيحياً انعزالياً»، داعياً الى «تفعيل حضور التيار في مكونات المجتمع اللبناني».

وشدد على ضرورة «التشديد على علاقات خارجية وازنة، وتقوية الجيش ودعمه لمكافحة الإرهاب ومواجهته وفي مقاومة إسرائيل». ودعا باسيل الى «تشجيع المرأة على ابراز طاقاتها واشراكها بالحكومة والمجلس النيابي»، وإلى «ضرورة إيلاء قطاع الشباب اهتماماً كبيراً والعمل على الحد من الهجرة وجعلهم يخرطون في العملين السياسي والحزبي».

(الأخبار)

في التيار الوطني الحر امام 3 خيارات: مختلط بالعدد، والمختلط بالمراحل، والمختلط بالتصويت الذي يعتمد دوائر متوسطة ويجمع بين النسبية الوطنية والأكثريّة الوطنية وهو الذي يسمح لكل فريق ان ينال ما يمثله فعلياً». وشدد على أن «مطلبنا هو وحدة المعايير مع اصلاحات انتخابية كخفض عدد النواب الى 108 وتصحيح التوزيع ومشاركة المرأة من خلال اللوائح المختلطة». وأكد «اننا نسعى للعودة الفاعلة للإدارة، وعلى «التيار الوطني الحر» القيام بجهد اتثنائي واعطاء الأولوية للمنتسبين»، مشدداً على ضرورة «مكافحة الفساد ووجوب تعيين وتفعيل دور وزير الدولة لمكافحة الفساد». وأوضح انه «في العمل الاعلامي نشدد على وجوب اعداد خطة واضحة واعتمادها كوسيلة لمكافحة الفاسدين».

وفي الاقتصاد، أعلن باسيل أن أعدت اللجنة الاقتصادية في التيار أعدت ورقة اقتصادية ملحقه ويتم العمل مع

أكد رئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل أن تحالفات التيار تتمحور حول 3 مكونات أساسية: «أولا حزب الله للدفاع عن الأرض والسيادة والحماية من الإرهاب، ثانيا القوات اللبنانية من أجل وحدة المجتمع وقوته، وثالثا تيار المستقبل من أجل بناء الدولة».

وأوضح باسيل في كلمة له خلال اعلان الورقة السياسية للتيار «اننا نسعى الى تعزيز وحدتنا الوطنية بتفاهم مع الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل مع الحفاظ على كل شركائنا، ونسعى لبناء علاقات مميزة مع الاحزاب الباقية»، مشدداً على ان «هدفنا بناء أفضل العلاقات مع جميع القوى والأفرقاء».

وفي قانون الإنتخاب، أشار الى أنه «يبقى للقانون الارثوذكسي الأولوية في النظام الطائفي، وقانون النسبية الكاملة الأولوية في النظام المدني»، مؤكداً انه «تفاديا للتمديد نقبل بقانون يدخل النسبية»، مؤكداً «اننا

طويلة، وكذلك الطريق إلى الساحل السوري، وصولاً الى حلب. المحافظ اعتبر أن «وجود معبر شرعي قريب يسمح للسوريين بالعودة إلى بلدهم، بدلاً من معبر المصنع البعيد نسبياً عن منطقة بعلبك - الهرمل، وعن حمص أيضاً». أما رئيس بلدية القاع فأنشئ على التواصل القائم لفتح المعبر، الأمر الذي «يمنع السوري من الدخول بشكل غير شرعي من الجهة اللبنانية أو السورية، والاختفاء في محلة مشاريع القاع، والهرب عبر المعابر غير الشرعية باتجاه سوريا أو لبنان».

تجدر الإشارة إلى أن الجيش اللبناني أقفل يوم الأربعاء الماضي بالسواتر الترابية أحد المعابر غير الشرعية في بلدة المشرفة - قضاء الهرمل، بعد ازدياد عمليات التهريب باتجاه الأراضي اللبنانية والسورية.

إلى سوريا؟

معبر جوسيه الحدودي بكثير من الاهتمام. فهو، من جهة، بعيد لبلاد بعلبك - الهرمل الآمال الاقتصادية والتجارية مع الجارة حمص، فيرتاح المزارع لمصير إنتاج بساتينه، الذي تخلت عنه الدولة اللبنانية أكثر من مرة، كما حصل مع إنتاج النفاخ والكرز والشمش، والذي كان سابقاً يعتمد على معامل حمص والقصير وأسواقهما. وأمنياً، يسمح إعادة فتح المعبر بإقفال سائر المعابر غير الشرعية التي تشكل عبئاً كبيراً على الأجهزة الأمنية اللبنانية. إلا أن الجانب الأهم يكمن في فتح الباب أمام عودة بعض النازحين السوريين إلى قراهم في سوريا. إن رجحت مصادر لـ«الأخبار» إمكانية وجود «ضغط من الأمم المتحدة لإعادة فتح معبر جوسيه الحدودي، تسهياً لعودة النازحين السوريين، خصوصاً أن محافظة حمص باتت آمنة منذ فترة